

عند امتناع البنوك عن الإقراض، ما هو البديل؟

بقلم: ناتاشا صنون رئيس قسم الدين في "شعاع كابيتال" | ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٠

عادة ما تكون البنوك خيار الأفراد الأول للاقتراض. لكن، كيف يمكننا توفير حلول الإقراض المالية عند امتناع البنوك عن الإقراض لعدم رغبتها بذلك أو عجزها عنه؟ فقد وضعت الاضطرابات التجارية وما نجم عنها من تداعيات مالية، والتي ظهرت في الأزمة المالية، وباتت أكثر حدة اليوم بسبب جائحة "كوفيد-١٩"، ضغوطاً جمّة دفعت البنوك إلى إعادة التفكير بأولوياتها في مجال الإقراض.

كنتيجة مباشرة للأزمة المالية التي حلت بالعالم في عام ٢٠٠٨، سعت الجهات التنظيمية إلى زيادة السيولة المصرفية والحد من الرفع المالي. وظهرت اتفاقية بازل الثالثة التي دعت البنوك إلى الحفاظ على نسب مواتية للرفع المالي، ومستويات كافية من رأس المال الاحتياطي، وإرساء تدابير لمواجهة التقلبات الدورية. وتم تقييم هذه المتطلبات سنوياً وتعديلها لتقليل مخاطر تعرض النظام المالي بالكامل لأي صدمات ومنع الانهيارات الاقتصادية.

إذاً، ما الذي يعني ذلك للمقرضين؟ بات الحصول على القروض أمراً لا يخلو من الصعوبة، وأصبحت متطلبات الضمان أكثر صرامة، واشتدت قيود الشروط والأحكام الأخرى للحصول على القروض.

في عام ٢٠٢٠، تم تعديل نسب الرفع المالي للبنوك والمنصوص عليها ضمن اتفاقية بازل الثالثة عبر رفع معدلاتها (ما يعني وجوب زيادة رأس المال مقابل الأصول المرجحة بالمخاطر)، وتم الإعلان عن "كوفيد-١٩" كجائحة عالمية من قبل منظمة الصحة العالمية وانهارت الأسواق المالية. ونتيجة لذلك، تحولت البنوك إلى وضع التحفظ مع هبوط أرباحها بسبب تخفيض معدلات الأرباح وارتفاع تكاليف المخاطرة مع تدهور جودة الأصول.

إضافة لذلك، بادرت معظم بنوك منطقة الخليج إلى ترشيح ميزانياتها العمومية، ليتسنى لها التركيز على الأصول الأكثر أماناً من حيث القطاع ونموذج الأعمال ومستوى النضوج، ولهذا ارتفعت معدلات إقراض الحكومة والمؤسسات المرتبطة بها، والشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة، وفرض على الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة تحدياً في الوصول إلى التمويل من البنوك.

ولعل القطاع العقاري من أبرز القطاعات التي واجهت صعوبات كبيرة على مستوى كفاية السيولة المالية، حيث تجنبت البنوك إجراء أي عمليات تمويل باستثناء الأصول المدعومة من الحكومة، وعجز المطورون عن الوصول إلى الموارد المالية التي اعتادوا عليها من مشاريعهم القائمة لاستثمارها في مشاريع جديدة.

عند حدوث مثل هذه التحديات، عادة ما تكون أسواق رأس مال الدين هي الخيار الثاني، وكمثال: إصدار السندات أو الصكوك التي يمكن إدراجها و/ أو تداولها خارج أسواق رأس المال. وهناك العديد من المزايا التي تغتنمها الشركات من إصدار السندات، بما في ذلك الشروط الأكثر مرونة وشروط السداد المرنة. ومع ذلك، تعتبر هذه العمليات طويلة، ويفضل أن يكون تاريخ عملها ممتداً على مدار ثلاث سنوات، في حين تظهر في بعض الأحيان التصنيفات كمتطلبات أساسية، إلى جانب وجوب الكشف عن المعلومات المالية للشركة. وتساعد شركات الاستشارات المتخصصة وبنوك الاستثمار، بما يشمل

"شعاع كابيتال"، الشركات في إصدار السندات، إلا أنها عملية طويلة وتخضع لطلب المستثمر وقت الإصدار.

إذا إلى أين يمكن أن تتجه الشركات الآن؟

يمكنها الآن المضي نحو خدمات التمويل البديلة. فتوفير هذه الخيارات ببساطة يمكن الشركات من الوصول إلى موارد الدين الخاص بسرعة وكفاءة ومرونة من مصادر خارج المنظومة المصرفية التقليدية وهيكلية أسواق رأس المال المعهودة، وهي بالتالي "خيارات بديلة".

ولكن، يبرز تساؤل في غاية الأهمية هنا، ما الذي يمنع الشركات من اغتنام مثل هذه المزايا؟

إن الإجابة تكمن في سوء الفهم المنتشر بين ملاك الشركات حول مصادر التمويل تلك، إذ يعتقدون أنها أكثر تكلفة وتنطوي على مخاطر مرتفعة، ومناسبة فقط للشركات ذو "الائتمان السيء". إلا أن الحقيقة لا تمت لهذه المعتقدات بصلة، فمزودو خدمات التمويل البديلة هم عملياً مؤسسات مالية معروفة وتتمتع بالقدرة على تقييم الفرص بسرعة، ومعاينة المتطلبات الفردية للمقترضين وتزويدهم بحلول مصممة حسب الطلب تمنحهم المرونة المالية التي يحتاجونها، تزامناً مع حماية مصالح الجهة المقرضة.

تقدم هذه المزايا للشركات القدرة على الوصول إلى موارد رأس المال، بأسلوب يكون غالباً أكثر سرعة من الوسائل التقليدية ودون الحاجة للخوض في بعض من أكثر المتطلبات صرامة، بما يشمل التعهدات المصممة حسب الطلب وهيكلية القروض المرنة.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، الصفقة التي أبرمتها "شعاع" في قطاع الضيافة بدبي. فقد احتاج المطور حينها تمويلاً إضافياً مع وصوله نسبة استكمال مشروعه إلى ٨٥%، وهو أمر رفضه المقرض الرئيسي. وبسبب نقص الضمانات المطلوبة، عجز المطور عن الاقتراض من مصادر أخرى كون الأنصل المطلوب للضمان كان قيد الإنشاء، وبالتالي لم يتمكن المطور من تلبية تقييم مقبول لحقوق الملكية. إلا أن "شعاع" تمكنت من تلبية هذه المتطلبات المعقدة للعملية عبر أداة حقوق الملكية المفضلة، بحد أدنى للعائد عند الاستحقاق، بما سمح باستكمال عمليات إنشاء المشروع بنجاح دون التأثير على التسهيلات التي يحصل عليها المطور من مصرفه ودون تخفيض حصص المساهمين. وبعد استثمارنا المذكور بفترة قصيرة، بدأ الفندق عملياته، وتمكن الملاك من إعادة تمويل هيكل رأس المال بأكمله، وسداد الدين، واسترداد حقوق الملكية الكاملة، وتوزيع بعض الأرباح على المساهمين.

في ضوء ما ذكرناه آنفاً، نجد أنه يمكن للشركات إيجاد مصادر التمويل البديلة التي تمثل في واقع الأمر أداة مثلى للحصول على السيولة المالية المطلوبة بأسلوب أكثر سرعة ومرونة من البنوك ودون تعقيدات إصدار السندات. وفي الوقت نفسه، تقدم للمستثمرين إمكانية اغتنام فرص الأعمال القيمة، ومنخفضة المخاطر مقارنة بحقوق الملكية، مع عائدات جذابة.

إن جميع هذه العوامل تجعل من خيارات التمويل البديلة خياراً جذاباً وفعالاً، ولذلك نرى إمكانات واعدة لهذه الخيارات في خضم الأزمة الراهنة، نظراً لقدرتها على دعم الانتعاش الاقتصادي في المنطقة.

باعتبارها أحدث وثالث أكبر فئة أصول في قطاع رأس المال الخاص، حققت أصول الدين الخاص العالمية المدارة نمواً مستمراً، ومن المتوقع أن يصل حجمها إلى 1 تريليون دولار بحلول عام 2021. وتلعب مصادر التمويل البديلة دوراً متصاعداً الأهمية على المستوى العالمي بالنظر إلى قدرتها على تلبية احتياجات بيئات الأعمال المتغيرة باستمرار، ومن المتوقع استمرار هذا التوجه، لاسيما في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

إخلاء المسؤولية

إن الآراء الواردة في هذا المقال تعبر فقط عن رأي الكاتب، ولا توجه أي نصيحة للاستثمار. يرجى الحصول على مشورة استثمارية مستقلة قبل اتخاذ أي قرار مالي